



المساعدات النقدية والمساعدات بنظام القسائم

الأمن الاقتصادي



ICRC



مقدمة

لأسواق فاعلة، ما يمكن أن يساعدكم في استعادة الشعور بالقدرة على التصرف وصون كرامة الأفراد الذين فقدوا كل شيء تقريبًا.

ويعد منح المساعدات النقدية في إطار الاستجابة لأي أزمة وسيلة سريعة ومرنة. وعندما ينفق الأفراد الأموال في الأسواق المحلية، فإن هذه الأموال يمكن أن تساعد في تحفيز الانتعاش الاقتصادي - بدفع عجلة الأسواق، وتعود بالنفع على المجتمع بأسره.

تقدم اللجنة الدولية للصليب الأحمر المساعدات النقدية والمساعدات بنظام القسائم لمساعدة الأفراد المتضررين من النزاع وحالات العنف الأخرى لتلبية أكثر احتياجاتهم إلحاحًا ودعم تعافيتهم على المدى الطويل.

كثيرًا ما تكون أفضل وسيلة لمساعدة الأفراد في الحالات الطارئة هي منحهم أموالًا. إذ تمكنهم المساعدات النقدية من اتخاذ قراراتهم بأنفسهم بشأن ما هم بحاجة ماسة إليه، طالما أتيح لهم إمكانية وصول

مساعداة اللجنة الدولية النقدية والمساعداة بنظام القسائم

لهم عن طريق الهواتف المحمولة. ولذلك، نتشارك مع المصارف وشركات الهواتف المحمولة ومؤسسات التمويل المتناهية الصغر وشركات التحويلات المالية ومكاتب البريد ومكاتب الصرافة المحلية.

وفي بعض الحالات، نعطي الأفراد قسائم إلكترونية أو ورقية يمكن استبدالها في محلات محددة للحصول على بضائع وخدمات مختارة مسبقاً، ما يكفل حصولهم على نوع معين أو جودة محددة.

وتستخدم اللجنة الدولية كذلك المساعداة النقدية خارج إطار برامج الأمن الاقتصادي، على سبيل المثال، لمساعدة الأفراد على بناء منازل أو زيارة أفراد العائلة المحتجزين.

يمكن أن تساعد المنح النقدية الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية على المدى القصير عندما تندلع أزمة ما. كذلك يمكنهم استخدام المنح النقدية من استعادة سبل كسب العيش وحمايتهم وتعزيزها وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود على المدى البعيد.

بيد أن كيفية منح الأموال للأفراد على تفضيلاتهم والملازمات المحيطة بمنحهم تلك الأموال - على سبيل المثال، ما إذا كانت المصارف مفتوحة وتعمل بشكل سليم أو ما إذا كان نقل مبالغ نقدية كبيرة غير آمن بسبب الوضع الأمني. قد نعطي الأفراد نقوداً مباشرة بالعملة الصعبة، أو نرسلها عبر مصارف أو جهات تحويل الأموال، أو نوزعها باستخدام بطاقات الخصم أو نحولها



أعمال الإغاثة في حالات الطوارئ

وخلال فترة الجفاف التي شهدتها الصومال في عام 2017، كرست اللجنة الدولية مساعدات نقدية لأكثر من نصف مليون فرد على مدى عدة أشهر. ونظرًا لأن الأسواق المحلية كانت مستمرة وفعالة، استطاع مئات الآلاف من الأفراد شراء الأغذية وغيرها من الإمدادات الأساسية، ما حد من خطر المجاعة.

لا تغطي المنح النقدية تلبية احتياجات الأفراد الأكثر إلحاحًا في حالات الطوارئ- الغذاء والمياه والملبس والأدوية - فقط بل تغطي كذلك التكاليف الأطول أجلاً - دفع الإيجار والرسوم المدرسية، والفواتير الطبية، والرسوم القانونية وتسديد الديون. ويمكن أن يساعد ضخ المساعدات النقدية الأفراد في تجاوز أزمة ما دون اللجوء إلى اتخاذ تدابير يائسة، مثل التنازل عن تناول وجبات ورهن أدوات وبيع ماشية يحتاجون إليها لإعالة أنفسهم أو إخراج أبنائهم من المدارس وإرسالهم إلى العمل.



منح كسب العيش

ويمكن أن توفر المساعدات النقدية للتجار وأصحاب المحلات الأموال اللازمة لبدء المشروعات التي يحتاجونها لشراء سلع وإنشاء أو إعادة إطلاق مشروع تجاري صغير. ويتفاوت مقدار المنحة حسب ما يحتاجونه. ويمكن أن يكون لإنعاش الأنشطة الإنتاجية والتجارية في أعقاب نزاع ما تأثير إيجابي هائل على رفاه المجتمع المحلي - ما يضمن حصول الأفراد على غذاء كافٍ وإيجاد فرص للعمل وتنشيط مجموع قطاعات الاقتصاد.

وبمجرد تجاوز الأزمة، نحول اهتمامنا من تقديم إغاثة طارئة إلى استعادة سبل كسب العيش للناس. مكنت منح كسب العيش في شكل مساعدات نقدية أو قسائم، الأفراد من الاستثمار في أصول ستساعدهم في إعالة أنفسهم أو إدرار الدخل. وقد تشتمل تلك المساعدات على تقديم البذور والأدوات الزراعية للمزارعين والماشية والأعلاف للرعاة، أو أدوات صيد الأسماك للصيادين.



النقد مقابل العمل

مع كبار السن والأفراد ذوي الإعاقة البدنية وغيرهم من الفئات الضعيفة بدنيًا، ومن ثم نجد سبلاً أخرى تمكنهم من المساهمة في العمل.

قد تستهدف المشروعات، التي يجري اختيارها بإسهام المجتمعات المحلية، قنوات الري أو المواسير أو مضخات المياه أو سياجات للماشية أو مدارس أو مراكز مجتمعية؛ وقد تشمل أيضًا العمل في الطرق والأسواق، والتي تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة للاندماج الاقتصادي للمجتمعات المحلية. ويعمل موظفو وحدة الأمن الاقتصادي عن كثب مع فرق المياه والإسكان باللجنة الدولية لضمان استيفاء العمل بالمعايير التقنية.

ترمي مشروعات «النقد مقابل العمل» إلى هدفين هما: تقديم مساعدات نقدية للأفراد للنهوض من عثرتهم من جديد وتزويد المجتمعات المحلية بما تحتاجه كي تنتعش وتزدهر، بوسائل منها تهيئة الأراضي الزراعية للاستخدام وإعادة بناء البنية التحتية الحيوية. ويحصل الأفراد على أجور يومية حسب أسعار السوق لبناء المرافق والبنية التحتية أو إصلاحها والتي تعود بالنفع على المجتمع ككل.

لا يحصل هؤلاء على دخل مؤقت فحسب، بل تتاح لهم فرصة استخدام مهاراتهم أو اكتساب مهارات جديدة، وربما تحسين فرص حصولهم على عمل. ونظرًا لأن العمل عادة ما يكون حرف يدوية، فإنها قد لا تناسب





J. Gendron/ICRC

ما هو الأمن الاقتصادي؟

تعمل فرق الأمن الاقتصادي التابعة للجنة الدولية على تقديم مساعدة سريعة ومرنة لضحايا النزاع المسلح وغيره من أشكال العنف من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية ونفقاتهم التي لا يمكن الاستغناء عنها بطرق مستدامة وصون كرامتهم.

وفي إطار الصلاحية والتفويض اللذان تتمتع بهما اللجنة الدولية للصليب الأحمر فإن مساعداتها لا تقتصر على المدنيين فحسب، بل تُقدم إلى الأفراد المحرومين من حريتهم أيضًا، لذلك نضطلع أيضًا بأعمال الأمن الاقتصادي للمحتجزين.

يعني الأمن الاقتصادي قدرة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية على تلبية احتياجاتهم الأساسية ونفقاتهم التي لا يمكن الاستغناء عنها بطريقة مستدامة. نضع في اعتبارنا المتطلبات البدنية للناس والبيئة والمعايير الثقافية عند التقييم الأولي للأمن الاقتصادي.

تتضمن الاحتياجات الرئيسية؛ الأغذية والمأوى الأساسي والملبس ومستلزمات النظافة الصحية. وتعتبر أي نفقات متعلقة بهذه الاحتياجات لا يمكن الاستغناء عنها، شأنها شأن الضرائب وتكاليف الرعاية الصحية والتعليم والأصول التي يحتاجها الناس لإعالة أنفسهم وعائلاتهم.

نساعد المتضررين من النزاعات المسلحة وأعمال العنف الأخرى في جميع أنحاء العالم،
بإدلائهم كل ما في وسعنا لحماية أرواحهم وكرامتهم وتخفيف معاناتهم، وغالباً ما نفعل
ذلك بالتعاون مع شركائنا في الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ونسعى أيضاً للحيلولة دون
تعرض الناس للمشقة، بنشر القانون الإنساني وتعزيزه، وبمناصرة المبادئ الإنسانية العالمية.

<https://www.facebook.com/icrcarabic> 

https://twitter.com/icrc_ar 

<https://instagram.com/icrc> 

اللجنة الدولية للصليب الأحمر
International Committee of the Red Cross
19, avenue de la Paix,
1202, Geneva, Switzerland
T +41 22 734 60 01 F +41 22 733 20 57

Email: cai_rcc@icrc.org www.icrc.org/ar

© حقوق الطبع محفوظة للجنة الدولية للصليب الأحمر، تموز/ يوليو 2019



ICRC